

"يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح للتوجيهي التاسع

الرققي بمعاملة السجناء

إلى مستوى إنساني

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن
سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي
للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع
الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية.
وجميع هذه المقترحات التوجيهية :

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة
بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية
متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام
في ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة
ولا تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير
المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة
بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني
بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
كوليج
للسجن
المركز الدولي
للدراستات السجنية

ملخص

- العديد من السجناء عبر العالم لا تستجيب للشرط الدولي المتمثل في
معاملة السجناء بإنسانية واحترام، حيث تتم معاملتهم في بعضها
بكل بطش وهمجية.
- يتطلب تحسين معاملة السجناء إجراءات مختلفة وعلى مستويات
متعددة. ومن ذلك مثلاً، نقل إدارة المنظومة السجنية إلى وزارة
أخرى، وتغيير القوانين، وتكوين الموظفين، وإشراك المجتمع المدني.
- ومن أجل معاملة إنسانية للسجناء ووضع إعادة تأهيلهم في صميم
المشروع الإصلاحي، لا بد من تغيير الثقافة والعقليات. وبالتالي،
فأي نظام لإعادة التأهيل يفترض توفير فرصاً للتربية والشغل
وأنشطة ثقافية ودينية، إلى جانب تواصل أسري واسع في أحسن
الظروف الأمنية. ويعتبر تواصل السجينات مع أطفالهن على قدر
كبير من الأهمية في هذا الإطار.
- يلعب إصلاح النظام التأديبي في السجن دوراً مهماً في احترام حقوق
الإنسان، كما هو الشأن بالنسبة لاعتماد نظام شفاف وفعال في ما
يتعلق بالتظلمات.
- من شأن بعض الإصلاحات الصغيرة كإقامة المكتبات والورشات أن
تكون فعالة، كما هو الشأن بالنسبة لتمكين السجناء من العمل لصالح
المحرومين والمؤسسات الخيرية.

إن الذهاب إلى السجن يعني الخضوع للعقاب القاسي المتمثل في فقدان الحرية وكل ما يترتب عن ذلك ولا يجب أن يتضمن عقابا إضافيا لا إنسانيا ومعاملة منحطة وتدهورا في العقل أو البدن. وينص البند 10 من الميثاق العالمي للحقوق السياسية والمدنية على معاملة السجناء بانسانية واحترام الكرامة الطبيعية للإنسان.

لا يعامل السجناء باحترام في العديد من سجون العالم والأسباب متعددة منها:

- الفقر
- قلة الموارد في الأنظمة السجنية.
- سلوكيات معادية تجاه السجناء من طرف مستخدمي السجن والحكومة والمجتمع بشكل عام.
- خصاص في مشاركة الحكومة عموما في موائيق حقوق الإنسان وقوانينها العالمية.

ويمكن للقانون في بعض الدول أن يبيح العقاب السجني كالعزل في زنزانة في العتمة، أو التقليل من الوجبات. ويمكن استخدام سلاسل وقيود كعقاب أو للأمن، كما يمكن أن يجبر السجناء الذكور على حلق رؤوسهم، فيما النساء اللاتي يلدن فيمكن انتزاع أطفالهن منهن للأبد. كما يمكن للسجناء بموجب القوانين أن يضطروا للوقوف أمام الجدار واخفاض أنظارهم (رؤوسهم) حينما يمر أمامهم المستخدمون أو الزوار. ويمكن للقانون عدم السماح للسجناء بامتلاك مذياع أو قراءة الجرائد، بل ويحتمل أيضا أن يمنعوا من الكلام باستثناء بعض الأوقات من اليوم. أما الطقس فعادة ما يصعب بلون رمادي قائم دون الأمل في رؤية أي لون آخر غيره.

يمكن السماح بزيارات عائلية في أوقات نادرة، ويمكن عزل السجناء عن عائلاتهم أثناء الزيارات بواسطة زجاج صلب أو سياج حديدي. كما يمكن أن تتم هذه الزيارات في غرفة مكفهرة مقسومة بجدارين يحتويان على قسمين بسيجين ويفصل بين الجدارين منطقة محرمة مسافتها متر؛ تقف العائلة في جهة ما والسجناء في الجهة المقابلة؛ وكلهم يصرخون كي يسمعوا بعضهم البعض من خلال السياج وعبر المنطقة المحرمة.

كانت الظروف قاسية في السجون وباقي أماكن الاعتقال بل وكانت تصل إلى حد كونها قاهرة ولا إنسانية من جراء المعاملة السيئة. وعمت الأمراض الخطيرة من جراء الاكتظاظ. ففي مدينة «سبانيش تاون» قامت الشرطة بعزل 131 سجينا في زنزانات معدة أصلا لـ 16 سجينا إضافة إلى عدة تقارير آنذاك حول اغتصاب الذكور من السجناء، خاصة الذين يعانون من مرض نفسي... وفي شهر مايو تمت إعادة توظيف ما يفوق عن 600 حارس سجن من 800 بعدما تم توقيفهم للقيام بإضراب غير قانوني سنة 2000، وصاحبت فترة عودتهم تلك تقارير تتعلق بالاستغلال الجسدي للسجناء من طرف الحراس بسجن بمقاطعة «سانت كاترين» ومركز/إصلاحية «تاورستريت»، مما أسفر عن جرحى.

منظمة العفو الدولية، تقرير دولة جامايكا 2003.

يتطلب تغيير مثل هذه المعاملة العمل على مستويات مختلفة، حيث أن تكوين المستخدمين مسألة جد ضرورية (أنظر المقترح التوجيهي الثامن). ويمكن الحد من ذلك بواسطة إقصاء الأسلوب العسكري من تلك المعاملة وتحويل إدارة الأنظمة السجنية تحت وصاية وزارة أخرى (أنظر المقترح التوجيهي السابع) علاوة على إشراك المجتمع المدني كعنصر أساسي (أنظر الملاحظات رقم 12) إضافة إلى تغيير القانون وإعادة النظر في قوانين السجن وهو شيء وجب القيام به من حين لآخر.

إن صياغة أفكار جديدة لمفهوم الاعتقال وبلورتها كي تصبح سياسات تتم المصادقة عليها من طرف البرلمان، ثم زرعها بعد ذلك في المجتمع والنظام السجني، وهذا في حد ذاته مفتاح عهد جديد يعامل فيه السجناء بانسانية.

يتطلب بدء نظام تتم فيه معاملة السجناء باحترام كرامتهم تغييرا ثقافيا عميقا.

” اقترح نائب مدير عام المصلحة السجنية لانجلترا وبلاد الغال ما مفاده « أن الاختبار الأساسي لمعرفة ما إذا كان يخضع سجن ما لتسيير عقلاني هو معرفة ما إذا كان المستخدمون سعداء مع أقرانهم المعتقلين هناك أم لا.»

مصلحة صاحبة الجلالة للسجون، التقرير السنوي والحسابات ل 2000-2001

يجب النظر إلى مفهوم الاعتقال من جهات مختلفة، كما يجب غرس مفهوم « إعادة الإدماج » في جوهر النظام السجني، حيث توضح موائيق حقوق الإنسان وبجلاء بأن واجب السجن يتجلى في إعادة الإدماج وهذا ما تعتمد بعض البلدان في قوانين سجونها.

” العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10 - الفقرة 3 يجب أن يراعى نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي.”

” وكما تنص المادة 4 من قانون السجن في الصين: « يقدم السجن تربية إيديولوجية وتربية ثقافية وأخرى تقنية » وهذا يعني بأن السجن لا يضمن حقوق الأشخاص فحسب بل حتى حقهم في الدراسة والتعليم والتربية.”

+ دينز هونغ يوانغ، سجون المعرفة- حقوق الإنسان في نظر سجين 2004

هذا يعني بأن تهدف المعاملة داخل السجون إلى عدم قطع صلة الرحم بين المجتمع والسجناء. كما يجب أن تركز الطريقة التي تنظم بها السجون ويعامل بها السجناء، على قيم المسؤولية والاحترام المتبادل، بحيث لا يكون السجناء موصومون بعار دخولهم السجن في حياتهم الاجتماعية فيما بعد.

” هناك العديد من الأشخاص الطيبين يعملون بالسجون. إنني أتذكر أستاذة الطبخ التي حرصت على أن يتمكن كل واحد في صفها من صنع حلوى عيد الميلاد ليرسلوها إلى ذويهم... وأيضا أستاذة القراءة المسرحية الذي كان يشجع مجموعته على القراءة لشيكسبير. إضافة إلى الحارس الشاب الذي كان يعامل السجناء باحترام كبير دفع بالعشرات من زملائنا لارتداء أكثر ملابسهم أنيقة وشكلوا صفا ممتدا من البوابة حتى السجن مطأطئي الرؤوس من شدة الاحترام غداة تشييع جنازته بعدما توفي فجأة... وفي الواقع فإنني لم أرسل أبدا إلى سجن تعتبر أولوياته جعل السجناء يشعرون بارتياح.”

اروين دجيمس، حياة بالداخل، مذكرة سجين 2003

الأنشطة

من بين مظاهر نظام إعادة الإدماج هو ضرورة خلق أنشطة اجتماعية هادفة موجهة للسجناء لملء وقتهم، تكون من شأنها السماح لهم بإعادة إدماج أنفسهم إذا أرادوا ذلك وكانت لهم القدرة لفعل ذلك، لكن لا يمكن فرض عملية إعادة الإدماج من خارج السجن. إذ لا يمكن لمثل هذه الأنشطة في حد ذاتها إعادة إدماج الأشخاص الذين يشاركون فيها، فهناك بعض السجناء الذين يحلون بالسجن بعد طفولة مدمرة وتجارب فاشلة في حياتهم مما يجعل مهمة إصلاح ما يمكن إصلاحه داخل السجن أمرا غير وارد. وهكذا يخرج معظم السجناء للدخول في محيط غاية في التشاؤم في تغيير حياتهم. وأما البعض منهم فغير مقتنع بأنه يريد حياة أخرى مختلفة عن التي يعيشها.

وهكذا تبقى مساهمة الاعتقال في إعادة الإدماج محدودة إذا ما قورنت بعناصر أخرى من حياة سجين ما وتجاربه السابقة. ورغم ذلك فإن النظام وطريقة تنظيم السجن والناس الذين يتفاعلون داخله يجب أن تهدف إلى إعادة الإدماج.

” لا يجب للنظام السجني أن يكون أداة قهر وقمع للأفراد. إنه لمن الضروري التخلي عن الايدولوجيا التي أسس عليها النظام السجني السابق، وبمعنى أوضح وأدق، نحتاج إلى القليل من السجن داخل سجوننا إذا أمكن ذلك.“

Y I Kalinin, The Russian Penal System : Past, Present and Future 2002⁵

لا يسمح للعديد من السجناء عبر العالم بأية أنشطة باستثناء الاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفاز (إذا سمح بذلك). والقراءة ولعب الورق أو مظاهر أخرى من القمار. ويمكن تقديم أنشطة متنوعة وجد ايجابية من تطوير حياة السجناء والمستخدمين اليومية وأنسنة التجربة السجنية.

وفيما يلي جرد للأنشطة المقترحة من طرف المواثيق الدولية والمرغوب فيها داخل السجون:

- العمل
- التعليم
- أنشطة ثقافية
- الرياضة
- ظروف ملائمة لممارسة الشعائر الدينية.

ويتم التركيز في الدول التي تتوفر على موارد نادرة من العمل على الإستجابة للحاجيات اليومية لحياة السجن، من قبيل الزراعة وصنع الصابون أو الأغذية (الصوفية). ويمكن للتعليم أن يكون نشاطا تتبادل فيه أطراف الحديث وهو يساهم في بناء إحساس اجتماعي ايجابي. ويعتبر من مصلحة سلطات السجن التأكد بأن السجناء لديهم الكثير مما يجب فعله، فإذا كانت أيامهم مفعمة بالأنشطة، فسيكونون أقل عرضة للملل والتوتر، وسيتم تقليص احتمال حدوث العنف والإحساس بعدم الراحة.

صلة الرحم

يعتبر احترام الحياة العائلية جزءا أساسيا في المعاملة الإنسانية، كما يعد ضمان اتصال مستمر للسجناء بعائلاتهم والعالم الخارجي عنصرا رئيسيا لأنسنة معاملتهم. لكن وللأسف يعتبر التواصل مع العائلة أقل أهمية في العديد من الأنظمة السجنية، كما يعاني كل من السجناء والعائلات من حرمان ملموس نتيجة لذلك.

تختلف إجراءات الزيارة كثيرا من بلد لآخر:

- يمكن للسجناء الحصول على إذن بزيارات خاصة من طرف عائلاتهم في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية، وذلك في مكان عيشهم لساعات عدة مرة أو مرتين في الأسبوع.
- أما في روسيا وبلدان أخرى كانت تابعة للنظام السوفياتي السابق، فيمكن للسجناء الحصول على ثلاثة تصريحات للزيارة في اليوم الواحد ويحدث ذلك أربع مرات في السنة يجتمعون خلالها بعائلاتهم في شقق مهياة في مكان خاص من السجن.
- وفي انجلترا وبلاد الغال يسمح لبعض السجناء بزيارتين في الشهر مدة كل واحدة منهما ساعة واحدة في غرفة فسيحة يحرسها المستخدمون ومجهزة بكاميرات مراقبة، ولا يسمح بأية زيارة عائلية خاصة.

” تم اعتماد طريقة جديدة للزيارات في سجن للذكور بمنطقة « كراسنويارسك » بروسيا. فبينما كان السجناء في الماضي يقعون معزولين عن زوارهم بسياج حديدي، قام مدير السجن بإنشاء مقهى ووضع العشرات من الطاولات. ويمكن للزيارات أن تحدث كل شهرين لمدة تفوق الأربع ساعات، كما تم تفويت الدكان المقهى إلى مقابلة محلية بموجب عقد قانوني. وتقنيا فإن قانون العقوبات لا يسمح بمثل هاته الإجراءات لكن تم بذل جهود كبيرة من أجل تغيير ذلك.“

ICPS Mission Report 2004

يجب التذكر بأن الحق في الحياة العائلية ينطبق أيضا على عائلات السجناء، إنهم لم يسجنوا ولكنهم أبعادوا عن آبائهم، وأمهاتهم، وإخوانهم أو أطفالهم. فهم مؤهلون لتواصل أكبر وقدر الاستطاعة مع الفرد المسجون من العائلة.

” مصر - بترحاب شديد تلقت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء قرار السيد وزير الداخلية بإزالة الحواجز السلوكية بين المساجين وأسرههم أثناء الزيارة والتي كانت تحول دون التواصل والاتصال المباشر بين السجين وأسرته.“

بيان صحفي، 13 شتنبر 2004⁶

القوانين والانضباط

تحتاج كل الأنظمة السجنية إلى طرق لدعمها وتقويتها، اذ يعتبر من الضروري توفرها على نظام زجري عادل يتم من خلاله احترام قوانين العدالة الطبيعية وفق عقوبات مطابقة لها. ولا يجب لهاته العقوبات أن تتضمن نظاما غذائيا سيئا، ويجب السماح لكل السجناء، حتى ولو كانوا في حبس انفرادي، بساعة في اليوم يقومون فيها بتمارين رياضية وتوفير مقاعد للجلوس أو الاسترخاء عليها عوض الأرض العارية. وقد أوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن العقوبات التي تمدد من اعتقال سجين ما أكثر من اللازم يجب منعها دون أي تدخل قضائي في هذا القرار. ويعتبر إصلاح النظام العقابي بغية القضاء على العقوبات الوحشية وخلق مسطرة حقيقية للحماية من أهم مكونات أي مشروع يهدف إلى جعل السجون تتماشى ومعايير/مقتضيات حقوق الإنسان.

آليات التظلم

من الضروري التوفر على مسطرة عادلة ومنفتحة فيما يخص الشكاوى ويمكن للسجناء الوثوق فيها، بحيث يمكنهم من التظلم دون الخوف من الانتقام. ويجب أن تكون هاته الشكاوى مصاغة داخليا وخارجيا أيضا (أنظر المقترح التوجيهي الحادي عشر).

مشاريع صغرى لتحسين معاملة السجناء

يتم توجيه معظم أنشطة الإصلاح السجني نحو أنسنة المعاملة، ويمكن تحقيق نتائج جيدة بأدوات قليلة. زيادة على أن منح آلات خياطة قديمة من شأنه خلق ورشة للخياطة والعمل فيها، فيم يمكن توفير الكتب من إنتاج أشخاص مثقفين.

” معا رفقة الهلال الأحمر اليمني والصليب الأحمر الدولي قمنا بإعطاء انطلاقة مشروع رائد لدعم السجينات بسجن المهويت المركزي. ويتضمن هذا المشروع زيارات منتظمة وتكويننا في مجال الخياطة، بحيث يقوم الصليب الأحمر الدولي بتوفير آلات الخياطة ومواد أخرى وأجورا رمزية لمتطوعين من، الجمعية الوطنية « . وكان الهدف هو التخفيف من عزلة السجينات من خلال زيارات منتظمة لمتطوعين من جمعية « المجتمع الوطني » وتهيئهن للعودة إلى المجتمع في المستقبل بواسطة تعليمهن مهنة معينة. وتم اعتبار هذا المشروع الرائد ناجحا وقام كل من الهلال الأحمر الدولي وجمعية « المجتمع الوطني » بالتخطيط لإخراج مشاريع مشابهة في سجنين مركزيين آخرين في سنة 2002.“

الصليب الأحمر الدولي، التقرير السنوي لسنة 2001⁷

تعتبر عملية خلق أورش بقلب السجن وتعويد السجناء على العمل. أو إنشاء صفوف دراسية إصلاحات من شأنها أن تعطي معنى لمجتمع متشائم بخصوص منح السجناء حقوقهم، في حين يعلمون جيدا جدوى برامج الإدماج.

العمل داخل السجن

إن للعمل صلة طويلة بالاعتقال، ففي الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان يتم اكتراء السجناء للعمل كيد عاملة معتقلة وكانوا يجلبون المال لصالح النظام السجني.

أما في ما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفياتي فكان السجناء يستخدمون كيد عاملة رغما عنهم، وكانت السجون عبارة عن مخيمات للعمل، وكان النظام السجني المساهم الاقتصادي الرئيسي للدولة. ومع ظهور اقتصاد السوق انهار نظام العمل ذاك ونتجت عنه عواقب وخيمة في سجون تلك البلدان، بحيث كانت تقوم الدولة في العهد السوفياتي بتحمل أجور المستخدمين في حين كانت تستخلص مصاريف تسيير السجون من أرباح العمل بالسجن.

لقد كان عمل السجناء مصدر خلاف دائم في الصين، بحيث تم التصريح باستخدام السجناء لإنتاج السلع بأقل تكلفة قصد المنافسة في السوق.

وببقى السؤال مفتوحا حول حجم العمل الذي أنجز في السجن وما إذا كان قد ترتبت عنه أية استفادة في إعادة الإدماج. غير أن العمل لا يستجيب لمتطلبات السجناء في العديد من الدول، ويمكنهم قضاء اليوم بأكمله في ورشة ما يقومون بعمل يتطلب انجازه ساعة أو اثنتين، هذا إن لم تظل الأوراش بالسجن مغلقة في معظم الأحيان. ويقوم السجناء بالعمل لدى إدارة السجن في الكثير من الأنظمة السجنية وذلك بصنع منتجات كتلك الخاصة بمستخدمي السجن أو تجهيزات المكاتب الحكومية.

ويقترح أحيانا بأنه يمكن تنظيم السجون بكيفية تدعم بها ذاتها، وبذلك فإن إعالة السجناء لن تقع على عاتق الدولة. لكن لم نسمع أبدا عن وقوع تجارب ناجحة في هذا التنظيم وفق مقتضيات حقوق الإنسان.

تخصيص أجور للسجناء

رغم كون عمل السجناء يتميز بالتكرار ولا يمنحهم قدرات نافعة، إلا أنه يمكن لهم أن يستفيدوا من ذلك إذا ما تم منحهم أجورا مقابل هذا العمل. وتتباين الأجور داخل السجن من أجر يعادل الحد الوطني الأدنى من الأجور إلى أجر يكفي فقط لاقتناء علبة سجائر واحدة. لهذا لا تشجع القوانين الدولية العمل بدون أجر.

توفير المأكل والمشرب

غالبا ما يكون هناك مشكل في الدول الفقيرة بخصوص توفير الطعام الكافي للسجناء. وعادة ما يتم شراؤه من متعاقدين خصوصيين، مما يفسح المجال لمشاكل في التوزيع واستفحال الارتشاء. لذلك تقوم مزارع السجن بالمساهمة في حل هذا المشكل إذا كانت حسنة التدبير:

- يستفيد السجناء من المساهمة في الأنشطة الفلاحية بما أن العديد منهم في بعض الدول كانوا يعتمدون على ما يزرعونه في سد رمقهم وسيكونون كذلك لدى إطلاق سراحهم.
- يمكن للطعام المنتج أن يساهم في تخفيف حدة سوء التغذية في السجون وفي تحسين صحة السجناء.

” نظم الإصلاح السجني العالمي أنشطة لتطوير الزراعة وتكويننا للقدرات في هذا الميدان استفاد منهما 120,000 سجيناً إضافة إلى هؤلاء الذين ما يزالون في انتظار النطق بالحكم برواندا اثر المذبحة التي حدثت سنة 1994. وقد ساهم هذا البرنامج في إنتاج الطعام للسجناء ومستخدمي السجون، وأمد السجناء بعمل... وقد ارتفعت المشاركة في هذا النشاط طول السنة، ففي شهر دجنبر من سنة 1999 شارك ما معدله 2091 سجيناً يوميا في هاته الأنشطة، متحملين بذلك أعباء الأعمال الزراعية (ما ينيف عن 60 بالمائة)، علاوة على تربية الدجاج والخنازير، وصنع الزرابي

والخياطة وتربية الأسماك وصنع الآجر... وتم بيع منتجات هذا المشروع في السوق مع اقتسام الأرباح ما بين إعادة استثمارها في نفس الأنشطة ومصحة السجن (أو مباشرة إلى السجن)... ويتمثل هدف هذا المشروع في تعلم الاعتماد على النفس/تحقيق الاكتفاء الذاتي...

Penal Reform International, Annual Report1999¹⁰

هناك عدة إيجابيات في العمل من أجل مصلحة الآخرين ولأجل أعمال خيرية. ولهذا معنى أعمق بالنسبة للسجناء بدل العمل لأجل سلطات السجون أو تلبية لمصلحة متعاقد تجاري كما يساعد ذلك على مد الجسور بين السجن والمجتمع.

التعليم وأنشطة أخرى

يمكن للتعليم أن يكون الأساس للعديد من الأنشطة الإنسانية كجلب منظمات من خارج السجن للالتقاء بالسجناء وتدريبهم ومن الضروري أن يكون نوع التعليم الذي يقدم لهم ملائما وفي إمكانه تقديم العون لهم. ويعتمد التعليم في بعض الأحيان الحواسيب وقد عرفت سجون عدة برامج تكوين ناجحة في استعمال هذه التقنية؛ في حين تتوفر سجون أخرى على قاعات معلومات رفيعة التجهيز لكن تبقى مغلقة ولا تستعمل حواسيبها إلا نادرا بسبب مشاكل في الموارد والتدبير.

وبما أن هناك تجهيزات باهظة الثمن موضوعة رهن إشارة السجناء (ربما بجودة أعلى من تلك التي تتوفر عليها المدرسة المحلية التي يدرس بها أطفال مستخدمي السجون) فالأجدر ضمان السماح لكل من يعيش بالسجن ويعمل فيه استخدام هاته التجهيزات.

ويمكن للتعليم أن يساهم في أنسنة الحياة داخل السجن، إذ يمكن السجناء من لعب أدوار مثل تلميذ أو أستاذ وبالتالي التخفيف من حدة توترات حياة السجن. ومن حين لآخر تطفو أفكار أخرى بخصوص نجاح بعض البرامج الخاصة بإعادة إدماج السجناء مثل برامج المعرفة السلوكية أو الاسترخاء في سكينه. فمن الحكمة الاهتمام بإيصال هذه البرامج إلى السجناء والتي تعتمد على نجاحهم في مجموعات معينة من المتفائلين كما يمكن لها أن تكون غير ملائمة ثقافيا في جهات أخرى.

إعادة الاندماج الاجتماعي:

تعتبر السجون جزءا من المجتمع المدني (أنظر الملاحظات رقم 7) ويجب إدماجها في البنيات المدنية قدر الإمكان، وهذا ضروري في حد ذاته لأنه يضع السجون تحت رقابة المجتمع ويمكنه التقليل من سوء المعاملة. علاوة على إمكانية تشجيع ميكانيزمات وبنيات قادرة على جلب منظمات ووكالات من خارج السجن لمنح السجناء صورة/شخصية في المجتمع.

وتعتبر الأنشطة الإبداعية كالدراما (المسرح) والموسيقى ذات أهمية بالغة في السجون أيضا، حيث تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني في السجون قصد إشراك السجناء في أوراش الحفلات الموسيقية والمسرحيات.

أما في بعض الدول فتتم تقوية وضعية السجناء كمواطنين بواسطة الحفاظ على حقهم في التصويت؛ إذ لا يفقدون هذا الحق في تشريعات مختلفة مثل كوستاريكا وجنوب إفريقيا وأستراليا وفرنسا.

إن الاعتقال يجعل السجناء يعتمدون على الآخرين في كل مسائل حياتهم، ولا تبقى لديهم سوى أمور قليلة يتخذون بشأنها قرارات فردية. وهكذا فإن إعادة منح السجناء الحق في تدبير حياتهم والفرصة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم يبقى أنجع حل للإصلاح والمكون الأساس لضمان نظام

سجني أكثر إنسانية. وأحيانا يتم خلق لجان تتكون من السجناء لإشراكهم في القرارات المرتبطة بالأنشطة و لمد قناة تواصل واستشارة معهم.

السجناء ذوو الاحتياجات الخاصة

تجد السجون نفسها محتضنة أكثر فأكثر لسجناء شيوخ وذلك بارتفاع مدة عقوبتهم، كما يوجد عدد كبير أيضا من الأشخاص المعاقين وآخرين يعانون من الإدمان. لهذا فإن توفير تسهيلات خاصة لهؤلاء السجناء قد يخفف مما يعتبرونه تجربة شخصية عصيبة. وهكذا عمدت العديد من السجون إلى وضع إجراءات استثنائية للشيوخ والمعاقين حتى يتم إعفاؤهم من حياة السجن الشاقة.

” لقد قام سجن في الشيلي بتحويل جناح العقاب إلى ثلاث وحدات خاصة بالسجناء الواهين، أحدها لمن تجاوز الستينات من عمره والأخرى للمعاقين والوحدة الثالثة لمدمني المخدرات.

ICPS Mission Report 2000

إحالات

1. Report 2003, Jamaica, Amnesty International, www.amnesty.org/report2003
2. Annual Report and Accounts April 2000 to March 2001, HM Prison Service England and Wales, Stationery Office, London, 2001, p.27
3. Deng Zhongyuan, Prisons of learning _ human rights in the eye of a prisoner, Human Rights, Beijing, 2004
4. Erwin James, A Life Inside: A Prisoner_s Notebook, Atlantic Books, London, 2003, p.76
5. Yuri Ivanovich Kalinin, The Russian Penal System: Past, Present and Future, International Centre for Prison Studies, London, 2002, p.13
6. Press Release, Human Rights Association for the Assistance of Prisoners, Cairo, 13 September 2004
7. Ezeh and Connors v. The United Kingdom, European Court of Human Rights, application numbers 39665/98, 40086/98
8. Annual Report 2001, International Committee of the Red Cross, Geneva, p. 344
9. A Model for Good Prison Farm Management in Africa, Penal Reform International, London, 2002
10. Annual Report 1999, Penal Reform International, London, p.11



وزارة الخارجية
البريطانية

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
التهاتف: +44 (0)20 7848 1922
الفاكس: +44 (0)20 7848 1901
المسئول الاتصالي: cps@kcl.ac.uk
www.prisonstudies.org
26-29 Drury Lane
London WC2B 5RL

© المركز الدولي للدراسات السجنية، 2004

كينغز
توليج
لندن
المركز الدولي
للداسات السجنية